مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية
المجلد 5 (4) – 2025: 20- 40

Damascus University Journal of Legal Sciences
Vol 5 (4) -2025: 20- 40

فكرة الصلاح والأصلح في أفعال الله تعالى عند المعتزلة
دراسة وصفية تحليلية نقدية

آمنة رأفت ريحان[1]، مدين هواري*[2]

[1]طالبة ماجستير، قسم العقائد والأديان، كلية الشريعة، جامعة دمشق.

[2]* مدرّس، قسم العقائد والأديان، كلية الشريعة، جامعة دمشق.

Median.alhawari@damascusuniversity.edu.sy

الملخص:

إن الله تعالى خلق العالم وأبدعه لا لغاية يستند الإبداع إليها ولا لحكمة يتوقف الخلق عليها بل كل ما أبدعه من خير وشر ونفع وضر لم يكن لغرض قاده إليه ولا لمقصود أوجب الفعل عليه سبحانه، بل لا يعقل في حقه الوجوب فإنه لا يسئل عما يفعل وهم يسألون، له أن يفعل ما يشاء ويحكم بما يريد، خلافاً للمعتزلة فإنهم حجروا على الله تعالى في أفعاله وأوجبوا عليه رعاية الأصلح، وأنه يجب عليه فعل الصلاح والأصلح لعباده، والله يفعل لعباده الأصلح لكن لا أحد من عباده يوجب عليه ذلك، وسنرى من خلال البحث أنَّ المعتزلة لم يقصدوا الوجوب بالمعنى الجبري الذي نستخدمه نحن فيما بيننا.

الكلمات المفتاحية: المعتزلة، وجوب، الصلاح والأصلح.

تاريخ الايداع: 2022/11/21
تاريخ القبول: 2023/4/27

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب
CC BY-NC-SA

ISSN: 2789-7621 (online)
https://journal.damascusuniversity.edu.sy

The idea of righteousness and the most suitable in the actions of God Almighty when the Mu'tazilaA descriptive analytical critical study

Amena Raafat Rehan[1], Madian Hawari[*2]

[1] Master's student, Department of Theology and Religions, Faculty of Sharia, Damascus University.
[2]* Lecturer, Department of Theology and Religions, Faculty of Sharia, Damascus University.
Median.alhawari@damascusuniversity.edu.sy

Received: 21/11/2022
Accepted: 27/4/2023

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a CC **BY- NC-SA**

Summary:

God Almighty created the world and He created it not for a purpose upon which creativity is based, nor for a wisdom upon which creation depends. Rather, everything He created of good and bad, benefit and harm was not for a purpose that led him to it, nor for a purpose that made the action obligatory upon Him, Glory be to Him. He has the right to do whatever he wants and rule by what he wants, in contrast to the Mu'tazilah, because they stoned God Almighty in his actions and obligated him to take care of the fittest, and that he must do what is righteous and what is best for his servants, and God does for his servants what is best, but none of his servants obliges him to do that, and we will see Through research, the Mu'tazilites did not mean obligation in the algebraic sense that we use among ourselves.

Key Words: Mu'tazila, Obligatory, Righteousness And The Fittest.

مقدمة البحث:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين سيّدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

منذ أوائل القرن الثاني بدأت بحوث المسلمين حول العقيدة تدخل في طور جديد فتعقد لها حلقات متخصصة وتنشأ فيها اتجاهات واضحة وتتحول إلى مذاهب متكاملة وكان من أبرز ظواهر هذه المرحلة ظهور المذاهب والفرق الكلامية وكان من أقدمها المعتزلة الذين كانوا يميلون إلى العقل حتى صادموا قواطع الشرع، ولاشك بأهمية العقل ولكن دون إفراط أو تفريط ، ورحم الله الغزالي حين قال : (وكيف يهتدي للصواب من اقتفى محض العقل واقتصر، وما استضاء بنور الشرع ولا استبصر؟! هيهات هيهات قد خاب على القطع والبتات، وتعثر بأذيال الضلالات، من لم يجمع بتأليف العقل والشرع هذا الشتات) [1] ، وإن كان للمعتزلة حضور واضح على الساحة الإسلامية الذي ساعد على إثراء الحياة الثقافية الإسلامية، ولكن كان الثمن هو الإصابة ببعض الجروح التي لم تشفَ إلى الآن، والتي مازال يثار بسببها الجدال والخلاف، فكان من واجب الباحثين البحث في هذه المسائل الكلامية، والرد على المخالف ودحض قوله بالحجة والبرهان ورده إلى جادة الصواب قبل أن يتسرب فكره فيسمم أفكار غيره، ولعلّ من أبرز المسائل التي اختلف فيها المتكلمون هي مسألة (وجوب الصلاح والأصلح على الله)، والتي نادى بها المعتزلة فقد حَجَروا على الله عز وجل في أفعاله، وأوجبوا عليه رعاية الصلاح والأصلح، بل إنهم أعملوا عقولهم ليدافعوا عن فكرتهم، وفي المقابل نرى الدفاع المضاد في نقض هذه الفكرة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في معالجة قضية الصلاح والأصلح التي أوجبها المعتزلة على الله فكثيراً ما نسمع العوام من الناس، يتبنون هذه المسألة دون الترجمة باسم الصلاح والأصلح على الله، فيقولون : كان يجب على الله أن لا يخرجنا من الجنة، و أن لا يعذبنا ... فكان حريّاً أن تردّ الباحثة فكرة المعتزلة وخصوصاً أنهم جعلوا الحاكمية للصلاح والأصلح، سبحانه وتعالى عمّا يقولون.

منهج البحث:

البحث بطبيعته محتاج لعدة مناهج فقد اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك باستقراء الأقوال في المسألة، بالإضافة إلى المنهج النقدي في نقد الآراء و الترجيح بينها، والمنهج الاستنباطي في استنباط النتائج.

صعوبة البحث:

تتجلى الصعوبة في كثرة الكلام حول هذه المسألة، مما جعل الباحثة تجد صعوبة في انتقاء الأفكار التي تخدم البحث، وصعوبة تنسيق الآراء لاستعمال المتكلمين الأسلوب الجدلي.

---

[1] – (حجة الإسلام الغزالي، ص 66)

مشكلة البحث:

يأتي البحث ليجيب عن الأسئلة الآتية:

1-معنى الصلاح و الأصلح.

2-من الذي أوجب على الله فعل الصلاح و الأصلح؟

3-ماذا قصد المعتزلة "بالواجب " على الله ؟

4-ما الدليل الذي استخدمه المعتزلة للدفاع عن فكرتهم؟

5-كيف ردّ الأشاعرة قول المعتزلة في هذه المسألة؟

6-ما هي الإ لزامات التي ألزم بها أهل السنة خصومهم؟

7-ما هو الرأي الراجح في المسألة، ولماذا؟

تحرير محل الخلاف:

يكمن الخلاف في " الواجب " الذي أوجبه المعتزلة على الله سبحانه وتعالى، وأهل السنة ينفون الوجوب عن الله عزّ وجل.

الدراسات السابقة:

" قضية الصلاح والأصلح بين المعتزلة و أهل السنة " للسيد عبد الحميد عبد الله لنيل درجة الدكتوراه في كلية أصول الدين و الدعوة الإسلامية، جامعة الأزهر إلا أني لم أتمكن من الاطلاع عليها.

خطة البحث:

قُسِم البحث إلى مقدمة ومدخل تمهيدي فيه التعريف بأهم المصطلحات ثم ثلاثة مباحث وخاتمة.

المقدمة وتشمل:

أهمية البحث، منهج البحث، وصعوبته، وتحرير محل النزاع، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

مدخل تمهيدي وفيه التعريف بأهم مصطلحات البحث:

المعتزلة، الواجب، الصلاح والأصلح.

المبحث الأول: الصلاح والأصلح في القاموس الاعتزالي.

المطلب الأول: التحسين والتقبيح العقليين وعلاقتهم بالصلاح والأصلح.

المطلب الثاني: أقوال المعتزلة في الصلاح والأصلح .

المطلب الثالث: دليل المعتزلة في وجوب الصلاح والأصلح.

المبحث الثاني: ردّ أهل السنة لفكرة الصلاح والأصلح.

المطلب الأول: أقوال أهل السنة وآراؤهم في المسألة

المطلب الثاني: أدلة أهل السنة في نقض الفكرة الاعتزالية.

المطلب الثالث: قصص وشواهد تردّ قول المعتزلة.

المبحث الثالث: مناقشة الآراء في المسألة.

المطلب الأول: إلزامات الأشاعرة للمعتزلة.

المطلب الثاني: حقيقة الخلاف في المسألة.

المطلب الثالث: الترجيح بين الآراء.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

فهرس المصادر والمراجع

مدخل تمهيدي:

وفيه التعريف بأهم مصطلحات البحث:

أولاً: المعتزلة:

هم فرقة ظهرت في أوائل القرن الثاني وسلكت منهجاً عقلياً في بحث العقائد الإسلامية وهم أصحاب واصل بن عطاء الغزال [2] الذي اعتزل الحسن البصري[3] بسبب قوله بالمنزلة بين المنزلتين فسموا المعتزلة لاعتزالهم الحسن البصري، وزعمهم أن مرتكب الكبيرة قد اعتزل المؤمنين والكافرين وقد افترقوا إلى فرق تجمع على آراء ويسمونها الأصول الخمسة وهي التوحيد والعدل والوعد والوعيد والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.[4]

ثانياً: الواجب:

هو ما في تركه ضرر ظاهر، فإن كان ذلك في الآخرة وعُرفَ بالشرع فنسميه واجباً، وقد يطلق على الواجب أيضاً: الذي يؤدي عدم وقوعه إلى أمر محال [5].

هذا معنى الوجوب ولكن إذا أراد المعتزلة معنى آخر للوجوب الذي أوجبوه على الله ، فليفسروه لنا حتى يخرجوا من إشكالات عديدة وقعوا بها.

قال القاضي عبد الجبار: (اعلم أن الواجب على ضربين أحدهما يجب على القادر لأمر يخصه والثاني يجب عليه لحق الغير) [6] .

ويقول أيضاً: (لا شيء من أفعاله عز وجل المبتدأة مما يصح وصفه بالوجوب... ثم ما يصير ما يفعله من التكليف سبباً لوجوب أفعال أخرى نحو الإقدار والتمكين والألطاف) [7].

---

[2]– واصل بن عطاء الغزال المتكلم البليغ قديم المعتزلة وشيخها، وأول من أظهر المنزلة بين المنزلتين ، واعتزل عن الحسن البصري لما سأله وجلس إليه عمرو بن عبيد فقيل لهما ولأتباعهما معتزلون توفي سنة 131 هـ .

[3]– أبو سعيد الحسن البصري من سادات التابعين وكبرائهم جمع كل من زهد وورع وعبادة وكان فصيحاً توفي سنة 110 هـ.

[4]–(عبد القاهر البغدادي، 1977 م، ص120.)

[5]– (الغزالي، ص222–223.)

[6] (القاضي عبد الجبار، 14 /24.)

[7] (القاضي عبد الجبار، 1999 م، ص130.)

فالقاضي يفرق بين مايجب كونه واجباً على الله ، وما يجب كونه تفضلاً، فابتداء الخلق وتكليفهم ومنحهم العقل تفضل منه سبحانه و تعالى[8] .

ثالثاً: الصلاح والأصلح:

الصلاح لغة : ضد الفساد وأصلحه ضد أفسده وكل ما عري عن الفساد يسمى صلاحاً[9].

والصلاح اصطلاحاً: الفعل المتوجه إلى الخير من قوام العالم وبقاء النوع عاجلاً والمؤدي إلى السعادة السرمدية آجلاً [10] فالمصلحة ما يتعاطاه الإنسان من الأعمال الباعثة على نفعه ونقع قومه قال تعالى : {ولا تفسدوا في الأرض بعد اصلاحها} الأعراف /85

يقول القاضي عبد الجبار [11] " فهما عبارتان عن معنى واحد{الصلاح والأصلح}، ويبين ذلك أن الصلاح كل ما علم نفعاً علم صلاحاً، ومالم يعلم نفعاً لم يعلم صلاحاً، أما الأصلح فهو ما عبر عنه القاضي بقوله: "ومقصدنا بهذه اللفظة، أنّا لا نريد بها ما يجري مجرى المبالغة، بل نعني أنَّ الفعل الذي لا شيء أولى أن يطيع المكلف عنده منه" [12]

إذن فالصلاح هو النفع.

وهذا يعني أنَّ الأصلح في اصطلاحات المعتزلة هو بمعنى الأولى، أي أنَّه إذا كان هناك صلاحان، فعلى المكلَّف أن يختار أولاهما نفعاً في الدارين، إذ ما ورد الشرع بوجوبه يجب أن يكون لطفاً ومصلحة. [13]

إذاً عند وجود صلاحين فالأقرب إلى الخير المطلق هو الأصلح.

المبحث الأول: الصلاح والأصلح في القاموس الاعتزالي:

المطلب الأول: التحسين والتقبيح العقليين:

ترتبط فكرة الصلاح والأصلح بالتحسين والتقبيح عند المعتزلة فمنها قعّدوا قاعدة وجوب الصلاح والأصلح على الله، فالله لا يفعل القبح، ولا يريد الشر للعباد...

ولأفعال الله غرض وغاية إلى الخير والصلاح [14].

فالمعتزلة يرون أنّ الحسن والقبح في الأشياء ذاتي ويمكن إدراكه بالعقل[15].

---

[8]– انظر (محمد السيد الجليند، ص345،344)

[9] (أبو بكر الرازي، 1979م، باب صلح، ص 367).

[10]– (الإمام أبو الفتح الشهرستاني، 1992م، ص 40)

[11]– هو أبو الحسين عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد بن الخليل الهمذاني، قاضٍ، أصولي صاحب التصانيف في عصره ، كان من فقهاء الشافعية، كان شيخ المعتزلة في عصره ولي القضاء في الري وتوفي فيها سنة 415 هـ .

[12]– (القاضي عبد الجبار، 14 / 35 – 37).

[13]– (القاضي عبد الجبار، 11 / 49).

[14]– انظر: (الغزالي، ص228).

[15]– (د. محمد المدخلي، 1988م، ص 83).

قال القاضي عبد الجبار (قد ذكرنا أنّ وجوب المصلحة وقبح المفسدة متقرر في العقل)[16] لقد فهم المعتزلة العدل الإلهي فهماً خاصاً يقوم على أساس أنّ أفعال الله يجب أن تكون موافقة لما يقتضيه العقل الإنساني في وجوب الوقوع على مقتضى الحكمة والصواب وضرورة الصدور على وجه الخيرية والصلاح [17].

ومن هنا كانت فكرة الصلاح والأصلح إحدى الطرق التي استخدمها المعتزلة لإثبات عدل الله وعنايته بالمخلوق المكلف فالصلاح عندهم هو المنفعة العائدة على العباد.[18]

المطلب الثاني: قول المعتزلة في وجوب الصلاح والأصلح على الله سبحانه وتعالى

ذهبت طوائف المعتزلة إلى أنَّ الله عز وجل لا يخلو فعله من غرض وصلاح، فهم يزعمون أنَّ الصلاح في فعله واجب نفياً للعبث في الحكم من حكمته وإبطالاً للسفه عنه في إبداعه وصنعته[19] يقول النظام [20]: (إنّ الله لا يقدر أن يفعل بعباده خلاف ما فيه صلاحهم ولا يقدر أن ينقص من نعيم أهل الجنة ذرة لأنّ نعيمهم صلاح لهم ونقصان ما فيه صلاحهم ظلم) [21] ، ولقد انتقلت فكرة الصلاح والأصلح من النظام إلى سائر البغداديين، والبصريين، وإن كانوا جميعاً متفقين في وجوب الأصلح، إلاّ أنهم اختلفوا في وجوبه في الدين أم الدنيا؟ فذهب معتزلة بغداد إلى أنه يجب على الله فعل الأصلح لعباده في الدين والدنيا.

وذهب معتزلة البصرة إلى أنه يجب عليه تعالى ما هو الأصلح في الدين فقط. [22]

ثم اختلفوا في المراد بالأصلح:

فعند البغدادية: الأوفق في الحكمة والتدبير.

وعند البصرية: المراد به الأنفع.[23]

ومذهب البصريين هو مذهب القاضي عبد الجبار الذي أخذه عن أساتذته، فهو يؤكد : (فلم نقل بوجوب هذه الأفعال إلا والوجوه المقتضية لوجوبها معقولة، ولا يجب عند شيوخنا – رحمهم الله – عليه تعالى الفعل، لأنه صلاح ولأنه أصلح) [24]

و بهذا خالف القاضي عبد الجبار وسائر معتزلة البصرة آراء البغداديين في كثير منها، فلم يوجبوا على الله فعل الصلاح في أمور الدنيا، وردوا رأي البغداديين في القول بالأصلح في الدنيا بأمور كثيرة :

---

[16]– (القاضي عبد الجبار، 1996م، ص 565).

[17]– انظر: (أحمد بن حسن الرصاص، 2002 م، ص122).

[18]– انظر: (محمد السيد الجليند، 1981م، ص144).

[19]– انظر: (الآمدي، 1971م، 1 / 224).

[20]– النظام هو بن سيّار بن هانئ البصري، أبو إسحاق النظّام من أئمة المعتزلة، وانفرد بآراء خاصة تابعته فيها فرقة من المعتزلة سميت (النظامية) نسبة إليه، أما شهرته بالنظام فأشياعه يقولون إنها من إجادته نظم الكلام، وخصومه يقولون انه كان ينظم الخرز في سوق البصرة.

[21]– (أبو الحسن عبد الرحيم محمد عثمان الخياط المعتزلي، ص 21).

[22]– انظر: (د. محمد السيد الجليند، 1981 م، ص 145–146).

[23]– انظر: (الإمام العلامة إبراهيم اللقاني، 2009م، ص604).

[24]– (القاضي عبد الجبار، 14 / 54).

1-لو وجب عليه فعل الأصلح دائما، لوجب عليه ما لا نهاية له من ذلك، لأنه لا يوجد أصلح إلا و يكون في العقل ما هو أصلح منه و هذا رأي أبو علي الجبائي.

2-لو كان الأصلح واجباً عليه تعالى لما استحق شكراً على نعمة لأن الواجب لا يستحق الشكر عليه، و إنما يكون الشكر على التفضل لا فعل الواجب.[25]

وهكذا نجد أنَّ الصلاح عند معتزلة البصرة هو جلب النفع ودفع الضرر وعليه فلا يجب على الله الفعل لأنه صلاح وأصلح، لأنه لا يفعل مع عباده إلا ما ينفعهم، لأنّ أفعاله كلها حسنة [26] .

وبهذا يتبين أنّ إطلاق المعتزلة لفظ الوجوب على الله فإن ذلك من باب الحكمة كقولهم مثلاً: وجب في الحكمة أن يأمر بالصلاح والأَصلح [27] .

وإذا كان معتزلة البصرة خالفوا آراء البغداديين في وجوب الأصلح على الله في أمور الدنيا ولكنهم مع ذلك لم يتخلصوا مما وقع فيه البغداديون من الانتقادات إذ لا فرق بين أن يكون الأصلح في الدين والدنيا ما دام الاتفاق بينهما على وجوبه. [28]

ولقد شذّ جماعة من المعتزلة على القول بالأصلح مثل ضرار بن عمر [29] وبشر بن المعتمر [30] رئيس معتزلة بغداد ومن تابعه في أصحابه فهو يقول: (إنّ الله لا يجب أن يفعل ما هو المفسدة بل يجب أن يفعل ما هو المصلحة له لكن لا يجب عليه أن يفعل ما هو الأصلح). [31]

و لقد رفض القاضي عبد الجبار نظرية الصلاح و الأصلح على إطلاقها و فرق بين يجب كونه واجباً عليه تعالى و ما يجب كونه تفضلاً [32]

وكذلك اختلف المعتزلة في الصلاح والأصلح الذي يقدر عليه هل له كل أم لا كل له فقال أبو الهذيل [33]:

(لما يقدر الله عليه من الصلاح والخير كل وجميع وكذلك سائر مقدوراته لها كل، ولا صلاح أصلح مما فعل).

وقال غيره: (لا غاية لما يقدر الله عليه من الصلاح ولا كل لذلك وقالوا : {إنّ الله يقدر على صلاح لم يفعله، إلا أنه مثل ما فعله).

---

[25]- (محمد السيد الجليند، 343).

[26]- انظر: (القاضي عبد الجبار، 14 / 34، 35).

[27]-فكما نعلم أنّ الشريعة معللة برعاية مصالح العباد بمقتضى الألوهية في نظر المعتزلة وليس معناه أن ذلك واجب على الله من قبل غيره فهم من أجهدوا عقولهم وسخروا أقلامهم لتنزيه الله.

[28]- انظر: (محمد السيد الجليند، 1981، ص 146، 147).

[29]-هو قاض من كبار المعتزلة، طمع برياستهم في بلده فلم يدركها توفي بالبصرة سنة 815 هـ .

[30]- هو من أفضل علماء المعتزلة هو الذي أحدث القول بالتولد وأفرط فيه ت 284 هـ.

[31]- (أبو المعين النسفي، 2011م، 2 / 989).

[32]- (محمد السيد الجليند، 344).

[33]- محمد بن الهذيل العلاف شيخ المعتزلة أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطويل عن واصل بن عطا وقيل عن آخرين وسعي بالعلاف لأن داره في العلافين وهي حي من أحياء البصرة، عاش قرابة مئة عام.

وقال قائلون: (كل ما يفعله يجوز، ولا يجوز أن يكون صلاح لا يفعله، [34] وهذا قول (عبّاد) [35]
وهكذا نرى أنّ الاتجاه العام عند المعتزلة أنهم يوجبون على الله فعل الصلاح والأصلح ولكن ما الأدلة التي استدل بها المعتزلة على نظريتهم هذه؟

المطلب الثالث: أدلة المعتزلة على وجوب الصلاح والأصلح:

أولاً: استدل القائلون بوجوب الصلاح والأصلح في الدين والدنيا بقياس الغائب على الشاهد.[36]

ثانياً: قول المعتزلة بوجوب الصلاح والأصلح كان منبعث من مفهومهم للعدل الإلهي.[37]

ثالثاً: إن إيجابهم للصلاح في فعله عز وجل نفياً للعبث في الحكم عن حكمته وتنزيهاً له سبحانه وتعالى .[38]

رابعاً: إن الله حكيم والحكيم من يفعل أحد أمرين إما أن ينتفع أو أن ينفع غيره، ولما تقدس سبحانه عن الانتفاع في أفعاله تعين أن يفعل لينفع غيره فلا يخلو فعله من صلاح.[39]

خامساً: إنّه واجب على الله أن يخلق الخلق لأنَّ خلقهم فيه نفع وصلاح[40] وذلك لكي يتوصلوا إلى معرفة الله ووحدانيته فيعبدوه ، ويشكروه على نعمه ، وتفضله عليهم، فيستحقوا ثوابه[41].

سادساً: إن الله لا يعطي عباده في الدنيا إلّا ما هو أصلح لهم فلا يقدر أن يعمي بصيراً أو يمرض صحيحاً أو يفقر غنياً إذا عَلِمَ أنَّ البصر والصحة والغنى أصلح لهم.[42]

فهم يعتقدون أنَّ الصحة والغنى والقوة والجنة أصلح لمن أعطوها، وكذلك المرض والفقر والضعف والنار أصلح لمن أعطوها.[43]

وخرج المعتزلة بأن الله لا يكلف عباده إلّا ما يطيقونه لأنه إذا كانت الغاية من الخلق والتكليف صلاح، فكيف يكلفهم ما لا يطيقونه ؟ [44]

---

[34]– (الإمام أبو الحسن الأشعري، 2005م، 1/ 198).

[35]– أبو سهل عباد بن سلمان البصري يخالف المعتزلة في أشياء اخترعها لنفسه وكان يصفه الجبائي بالحذق في الكلام ويقول : لولا جنونه ، وله كتاب (إنكار أن يخلق الناس أفعالهم).

[36]– انظر: (أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني ، 1425 هـ، ص 227)، (أبو الحجاج يوسف، محمد المكلاتي، 1977م ، ص194).

[37]- انظر: (فيصل بدير عون، ص194).

[38]– انظر: (الآمدي، 1971م، ص224).

[39]–انظر: (الشهرستاني، 1425، ص222).

5–انظر: (الغزالي، ص 233).

[41]–انظر: (الشهرستاني، 1425، ص227).

7–انظر: (البغدادي، 1977م، ص 115 – 116).

[43]–انظر: (علي فهمي خشيم، 1967، ص 73) .

[44] – انظر: (الغزالي، ص236) .

المبحث الثاني: نقد أهل السنة والجماعة قول المعتزلة

المطلب الأول: أقوال أهل السنة والجماعة في وجوب الصلاح والأصلح

لقد رفض الأشاعرة فكرة الصلاح والأصلح التي ذهب إليها المعتزلة ، ولنعرض بعض الأقوال التي تبين ذلك.

قال الإمام أبو حنيفة [45]:

((إنه لا يجب على الله شيء من رعاية الأصلح لعباده وغيرها خلافاً للمعتزلة)) [46]، وكذلك الشهرستاني[47] يقول: ((ليس على الله أن يفعل ذلك بعباده ولا يجب عليه رعاية الأصلح لأنه لا غاية لما يقدر عليه من الصلاح فما من أصلح إلّا وفوقه أصلح))[48] وإلى هذا ذهب جميع المتكلمين أشعرية وماتريدية كأبي يعلى [49] الذي اعترض على قول المعتزلة الصلاح في الدنيا، وإلّا وجب على الله أن يخرج سائر الناس من النار، وأن يعطي جميع أهل الجنة مثل منزلة الأنبياء. [50]ويذهب ابن حزم [51] إلى عدم إيجاب شيء على الله تعالى لأنه الخالق المطلق، فهو خالق العباد وأحوالهم وفعله كله عدل وحق وحكمة .[52]

قال تعالى: {لا يسأل عمّا يفعل وهم يسألون} الأنبياء/ 23

إنَّ هذه الآية يستدلّ بها على إثبات العزة والعظمة لله ، وهذا إجماع من المسلمين، فالله أعز من أن يسأله أحد عن فعله، فهو العزيز الذي لا يسأل عما يفعل، وهو الحكيم الذي لا يعبث في فعله، وكذلك أن هذه الآية دلالة على نفي الشريك لله في عبادته فيغفر لمن يشاء من عباده ويعذب من يشاء، وسياق الآية واضح في ذلك المعنى، والاحتجاج بها على نفي الحكمة زلة من الأشاعرة [53]. ومما يدل على أنَّ الأصلح غير واجب أنه لو كان واجباً وقد علمنا أنَّ الواجبات العقلية كلها لا بد أن يكون لها أصل في العقول يتناول العلم الضروري جملة لها، كما نقول في وجوب رد الوديعة [54]

ونحن نرى في العالم الذي نعيش فيه أنه عز وجل قد قسم الأرزاق فأعطى أموالاً للناس وحرمها لآخرين وكذلك رفع أقواماً بالعلم ووضع آخرين فابتلاهم بالجهل وهكذا نجد أن للأشاعرة الحق أن ينتقدوا موقف المعتزلة في الإيجاب على الله،

---

[45]– هو الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي ،ثقة لا يحدث الحديث إلّا بما يحفظه، وساد أهل زانه في الفقه والرأي والتفريع للمسائل، ت 105 هـ .

[46]– (ملا علي القاري، ص 220.)

[47]– محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني أبو الفتح شيخ أهل الكلام والحكمة وصاحب التصانيف منها (الملل و لنحل) ونهاية الإقدام)، برع في الفقه.

[48]– (الشهرستاني، 1992م، 2 / 65)

[49]– محمد بن الحسن بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء الحنبلي أحد الفقهاء الحنابلة في العصر العباسي الثاني توفي 458 هـ،

[50]– أبو يعلى الحنبلي ، ص213

[51]– الإمام البحر والفنون والمعارف أبو محمد ولد في قرطبة وكان جده أول من دخل الأندلس ولابن حزم مصنفات جليلة وكثيرة ت456هـ.

[52]– (أحمد ناصر الحمد ، 1406 هـ، ص 463.)

[53]– انظر: (محمد السيد الجليند، ص 180 وما بعدها) .

[54] – (الشريف المرتضى، ص 209.)

فالمعتزلة أنفسهم يتحرجون من تطبيق هذا المبدأ، ولا يذهبون إلى مداه كما فعل البغداديون منهم مما جعل الأشاعرة يشنون حملة في الرد عليهم، وهي حملة لا ينفردون لها بل نجدها أشد ما تكون عند ابن حزم الظاهري، وإن كان للماتريدية الدور الأسبق في الرد على المعتزلة فقد حللوا معنى الواجب وبينوا أن أياً منها لا ينطبق على الله ، والجدير بالذكر أنهم أكثر توفيقاً في التعبير عن الروح القرآني، ولم يكتفوا برد الفكرة الاعتزالية بل نفوها عن الله عز وجل .

المطلب الثاني: أدلة الأشاعرة في نقض الفكرة الاعتزالية:

أولاً: مما يدل على بطلان ما ذهب إليه المعتزلة هو المشاهدة والوجود، فإنا نريهم من أفعال الله سبحانه ما يلزمهم الاعتراف بأنه لا صلاح فيه.[55]

فمثلاً لو قال قائل : هل الجدب الذي يصيب الناس صلاح في الحقيقة إنه غير صلاح والله تعالى يقول { ظهر الفساد في البر والبحر } الروم / 41 ومنه الجدب وهو غير صلاح في حد ذاته لكنه صلاح لغيره بدليل: { بما كسبت أيدي الناس لعلهم يرجعون } فوجد الجزاء ليعود الناس إلى ربهم.

ثانياً : إنّ أفعال الله لا تجري على الحكمة المعهودة بيننا لأنّ إجراءها على ذلك تشبيه له تعالى بخلقه وهو لا يوصف بشيء من صفات العباد فلو شاء الله لهدى كل كافر[56]، يقول سبحانه وتعالى:

{ قل فلله الحجة البالغة فلو شاء لهداكم أجمعين } الأنعام / 149

ثالثاً: إنّ العباد لا يستحقون على الله وجوب مراعاة الأصلح بل يتصرف فيهم كيفما يشاء لأن العالم ملكه وللمالك أن يتصرف في ملكه كيفما يريد[57].

قال الله تعالى: { ويفعل الله ما يشاء } إبراهيم / 23

وقال عز وجل: {إنّ الله يحكم ما يريد} المائدة / 1

رابعاً : وسنذكر بعض الأمثلة التي صرح فيها القرآن بأن الله قادر على إضلال من يشاء وأين الصلاح للعباد فيه .

قال تعالى: {يضل الله من يشاء ويهدي من يشاء} المدثر / 31

{يضل به كثيراً ويهدي به كثيراً} البقرة / 26

{ولو شاء ربك لآمن من في الأرض} يونس / 99

خامساً: مقياس الصلاح والأصلح لا يرجع إلى عقول البشر بل يرجع إلى ما تقتضيه حكمة الله فاستدراج الكفار بالنعم وابتلاء المسلمين بالمصائب والأسقام والأوجاع والمحن والآفات كل ذلك يحمل في طياته ضرباً من الحكم التي لا تحيط عقول البشر إلا بأقل القليل منها.[58]

---

[55]–انظر: (الغزالي ، ص 244 .)

[56]–(أحمد ناصر الحمد ، 1406 ، ص 463.)

[57] (أبو جعفر الطحاوي ، 1989م. ، ص 55 .)

[58]–انظر: (الموسوعة العقدية إعداد مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ علوي عبد القادر السقاف.

سادساً: والواقع يكذب قول المعتزلة، فالله لا يجب عليه فعل الصلاح والأصلح، ولا يوجد دليل من القرآن أو السنة أنّ الله أوجب على نفسه فعل الأصلح لعباده [59]، ولعلّ الذّي دفع الباحثين المسلمين إلى القول بأن نظرية الصلاح والأصلح غريبة على الفكر الإسلامي أن المعتزلة استعملوا لفظ ((وجوب وواجب)) بالنسبة لله عز وجل، والمسلمون قاطبة لا يقولون بوجوب شيء على الله، ففعله إما فضل منه أو عدل ولكني أقول كيف للمعتزلة أن يستعملوا الواجب بالمعنى الذي عّرفناه ، والذي يفيد المعنى الحتمي والجبري المفروضين على المرء من خارج ذاته ، والمعتزلة تأكيداً لأصل من أصولهم وهو العدل قالوا هذه الكلمة ، ولكن لم يخطر ببالهم الإلزام الخارجي عليه تعالى.[60]

سابعاً: وبرأيي الأصلح في الدنيا لا يكون دائماً بإيصال الشيء النافع للعبد بل قد يكون الأصلح للعبد حرمانه من المنافع الدنيوية، وخصوصاً أنّ الدنيا دار ابتلاء والملاك عند الله هو المنافع الأخروية للعباد.

فقد قال عليه الصلاة والسلام حين سُئِلَ: أي الناس أشد بلاءً؟ قال: (الأنبياء ثم الأمثل الأمثل)[61] وبالجملة الأدلة على بطلان وجوب الصلاح والأصلح كثيرة جداً ونكتفي بما ذُكِرَ وإني لأرى أنَّ الألوهية تنفي الوجوب قال تعالى: {لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون} الأنبياء/23 فهو يهدي ويعصم من يشاء فضلاً ويضل ويبتلي من يشاء عدلاً فأفعال الله كلها توصف بأنها عدل ؛ لأنها مشتملة على وجوه حسن لأجلها الفعل والترك، ثم هو موجه إلى الغير بقصد نفعه، وقد تختلف صور النفع الذي تشتمل عليه أفعال الله الموجهة إلى العبد، فقد تكون في صورة أشياء محبوبة للعبد كالمال والصحة، وقد تكون بصورة أشياء غير محببة إليه كالفقر والمرض.

وعدم محبة الإنسان لها لا ينفي ما فيها من عدل وحكمة ولا يبطل ما فيها من مصلحة له ولغيره[62] ووسأورد بعض القصص والشواهد التي تبطل قول المعتزلة والله ولي التوفيق.

المطلب الثالث: قصص وشواهد تبطل قول المعتزلة

لقد أورد الإمام الباجوري [63] قصة الشيخ عفيف الدين الزاهد أنّه كان بمصر فبلغه ما وقع في بغداد من القتل فإنه وقع السيف فيها أربعين يوماً فقيل الكثير وعلقت النصارى المصاحف في أعناق الكلاب وجعلوا المساجد كنائس وألقوا كتب الأئمة في الدجلة فأنكر الشيخ عفيف ذلك وقال: يا رب، كيف هذا وفيهم الأطفال ومن لا ذنب لهم " فرأى في النوم رجلاً ومعه كتاب فأخذه فإذا فيه:

---

[59]– (أبو الحسين يحيى العمراني اليمني الشافعي، 1999 م، 1 / 273.)

[60]– انظر: (د. محمد السيد الجليند ،1981م، ص145).

[61]– سنن الترمذي، 2012، كتاب الزهد، باب ما جاء في الصبر على البلاء، برقم2398 ، ص728 .

[62]–انظر: (محمد السيد الجليند، 2006 م، ص188).

[63]– هو العلامة الشيخ إبراهيم بن محمد بن أحمد الشافعي الباجوري كان من فقهاء الشافعية، وشيخاً للأزهر ت1277 م.

دع الاعتراض فما الأمر لك

ولا الحكم في حركات الفلك

ولا تسـأل الله عـــن فعلـه

فمن خاض لجة بحرٍ هلك[64]

ولنروي المناظرة التي تذكرها كتب العقائد والتي خالف فيها الإمام الأشعري[65] شيخه الجبائي[66] فترك الأشعري مذهب الاعتزال إلى المذهب الحق.

قال الإمام أبو الحسن الأشعري شيخ أهل السنة لأبي علي الجبائي المعتزلي: ما قولك في ثلاثة إخوة كان أحدهم مؤمناً براً تقياً والثاني كان كافراً فاسقاً شقياً والثالث كان صغيراً فماتوا فكيف حالهم ؟

قال الجبائي: أمّا الزاهد في الدرجات وأما الكافر ففي الدركات وأما الصغير فمن أهل السلامة.

قال الأشعري: إن أراد الصغير أن يذهب إلى درجات الزاهد فهل يؤذن له؟

قال الجبائي: لا، لأنه يقال له: إنَّ أخاك إنما وصل إلى الدرجات بسبب طاعاته الكثيرة وليس لك تلك الطاعات.

قال الأشعري: فإن قال ذلك الصغير التقصير ليس مني فإنك ما أبقيتني يا رب ولا أقدرتني على الطاعة.

قال الجبائي: يقول الباري جل وعلا له:

كنتُ أعلم أنك لو بقيت لعصيت وصرت مستحقاً للعذاب الأليم فراعيت ذلك.

قال الأشعري : فلو قال الأخ الكافر: يا إله العالمين كما علمت حاله فقد علمت حالي فلمَ راعيت مصلحته دوني ؟ هنا أفحمه أبو الحسن وانقطع الجبائي.[67]

ووجب بهذا على صاحب الأصلح انقطاع ربه عن جواب هذا السائل تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

ولتقريب المسألة إلى الأذهان أكثر أضرب مثالاً لإنسان أراد أن يعطي شخصاً مئة ألف ليرة لكنه يعلم لو أعطاه هذا المبلغ من المال فإنه سيشتري بها أشياء لا تفيده ويبذر هذا المال ولكن لو أعطاه كل يوم خمسمئة ليرة ومنعه في بعض الأيام أصلح له.

---

[64]–(الشيخ إبراهيم بن محمد الباجوري، 2002 م ، ص180)

[65]– هو إمام المتكلمين أبو الحسن علي بن اسماعيل الأشعري، كان عجباً في الذكاء، وقوة الفهم ، برع في علمي الكلام و الجدل ، وقد ترك الاعتزال وتبرأ منه ورد على أصحابه، من مؤلفاته (مقالات الإسلاميين) و(اللمع في الرد على أهل الزيغ و البدع) ت 330 هـ و قيل 324

[66]–أبو علي محمد بن عبد الوهاب– والد أبي هاشم – كلاهما من معتزلة البصرة وهو شيخ المعتزلة ورئيس علم الكلام في عصره مؤسس الفرقة الجبائية، وعنه أخذ أبو الحسن الأشعري علم الكلام، ومن ثم تركه و كثرت اعتراضه على أقاويله ، ت 303 هـ .

[67]– انظر: (الغزالي، ص245)، (الحافظ محمد الذهبي، 1996م، 14 / 184)

المبحث الثالث: مناقشة الآراء في المسألة

المطلب الأول: إلزامات أهل السنة والجماعة للمعتزلة

وسنورد إلزامات الأشاعرة للمعتزلة فنقول:

أولاً : إن النوافل من القربان لله فلتجب علينا وجوب الفرائض[68]

ثانياً: إن كل ما فعله الرب من الصلاح لو كان حتماً عليه لما استوجب الشكر والحمد فإنه قضى ما وجب عليه [69].

ثالثاً: ومما يعظم عليهم أن نقول لهم قضاؤكم بوجوب الأصلح على الله ورطكم في جحد الضرورات [70]. فهل يعني – معاشر المعتزلة – أنَّ خلود أهل النار في النار صلاحٌ لهم ؟ فأيّ صلاح لهم في خلودهم وتقطيع جلودهم [71].

رابعاً: أنه ما من أصلح إلا وفوقه أصلح منه والاقتصار على رتبة واحدة كالاقتصار على الصلاح فلا معنى لقولكم هذا إذ لا نهاية له [72].

خامساً: أيها المعتزلة وما تقولون في خلق إبليس وإمهاله هل فيه صلاح الخلق أم فسادهم [73] ؟ وإن عدم خلق إبليس وجنوده أصلح للخلق وأنفع والله سبحانه وتعالى خلقه بل أمهله ونحن نرى تمكينه وتمكين جنوده وجريانه من الآدمي مجرى الدم [74].

ومما نستدل به على البغداديين من المعتزلة بعد أن نسلم لهم جدلاً تقبيح العقل وتحسينه نقول لهم إذا روجعتم فيما انتحلتموه وفزعتم إلى أمثلة في الشاهد توهمتم فيها قبحاً وحسناً مدركين عقلاً وحاولتم رد الغائب على الشاهد فإذا كان هذا مذهبكم فينبغي أن توجبوا على الواحد منّا أن يصلح غيره أقصى الإمكان مصيراً إلى وجوب الفعل غائباً وشاهداً.

فإذا تعذر ذلك وهو الأصل المرفوع لديكم وهو قياس الغائب على الشاهد فقد نقضتم دليلكم وحسمتم سبيلكم [75].

وإن كان معتزلة البصرة حاولوا التخلص من جميع الالتزامات لعدم قولهم بوجوب الأصلح في الدنيا كالبغداديين إلاّ أنهم أيضاً لم يتخلصوا من الانتقادات [76].

---

[68]–انظر: (أبو الحجاج المكلاتي ، 1977م ، ص323 .

[69]–انظر: (الشهرستاني، 1425 ، ص 227.)

[70]– إمام الحرمين "أبو المعالي الجويني، 1950م ، ص 312 .

[71]–انظر: (الشهرستاني ، 1425 ، ص227 .

[72]–انظر: (أبو العون السفاريني الحنبلي ، 1982م ، 1 / 232 .)

[73]–انظر أبو الحجاج المكلاتي ، 1977 م، ص325 .

[74]– انظر : (أبو العون الحنبلي ، 1982، ص 330 .)

[75]–(الجويني ، 1950 م، ص 309) .

[76]– انظر : (محمد السيد الجليند ، 1981م، ص146 ، 147 .)

ونقول للبصريين قد أوجبتم على الله الأصلح في الدين، وحسنتم التكليف بتعريض المكلف للثواب الدائم. فإذا علم الرب أنه لو اختَرَمَ عبده قبل أن يناهز حُلُمَه لكان ناجياً ولو أمهله وسهل له النظر؛ لعند وجحد فكيف يستجيز لبيب أن يقال الأصلح تكليفه ؟! ولو اخترم لكان قد فاز ؟ !

وعند ذلك تحقُّ الحقائق وتضغطهم المضايق [77].

المطلب الثاني: حقيقة الخلاف في المسألة:

إنَّ أصل الخلاف في وجوب الصلاح والأصلح يرجع إلى تعليل أفعال الله ، فالفريق الأول يوجب تعليل أفعال الله نفياً للعبث وزيادة في تنزيه الله، والفريق الثاني يمنع ذلك لما فيه من تقييد سلطان الله، ومقصده أيضاً تنزيه الله ولكن كل من الفريقين عبر بأسلوبه عما أراد فالمعتزلة يرون أنّ الله لا يفعل القبيح بل أفعاله حسنة وأنه لا يخل بما هو واجب عليه ويبقى الخلاف بين المعتزلة وأهل السنة هو في الإيجاب أهو لإيجاب العباد على الله ؟ أم هو إيجاب الله على نفسه ؟

فإن أراد المعتزلة الأول فنحن نخالفهم ؛ لأنّ العباد لا يوجبون على الله ويلزم منه أنَّ هناك موجباً فوق الله أوجب عليه وإن أرادو الثاني فنحن نوافقهم فيه؛ لأنّ من أوجب على نفسه شيئاً يعتبر متفضلاً بما أوجب والمتفضل مختار بما تفضل [78].

يقول القاضي عبد الجبار: (قد يوصف الشيء بأنه واجب ولا يستحق الذم بأن يفعله إلاّ على بعض الوجوه، فما قول من يقول إنّ الواجب من يستحق الذم بتركه ويعني بالترك فعلاً قبيحاً يضاد هذا الواجب فلا يصح**)**[79]

فالمعتزلة نبهوا على أن الواجب لا بدّ له من موجب والواجبات المتعلقة بالمكلف موجبة بإيجابه تعالى [80].

وإني لأجزم أنّ المعتزلة لم يخطر ببالهم استعمال الواجب الحتمي في وجه لا يليق بالله تعالى كما فهمه الأشاعرة، فالمعتزلة نفوا صفات المعاني تنزيهاً لله تعالى فكيف يقرون بإلزام يسقط هذا التنزيه ويسيء إلى الله عز وجل فالخلاف يعود إلى تحديد معنى الواجب عند كل من المعتزلة والأشاعرة.

---

[77]–(إمام الحرمين "أبو المعالي الجويني، 1950م ، ص317)

[78] انظر: (عوّاد عبد الله العتيق ، ص 159 ، 160) انظر: (علي الضويحي، 1995 م، ص 106 ، 112 .)

[79]– (القاضي عبد الجبار ، 1999م ، 3 / 158 .)

[80]–انظر: (القاضي عبد الجبار، 14 / 14 .)

المطلب الثالث: الترجيح بين الآراء:

وهكذا بعد أن وضحنا أنّ المعتزلة لم يقصدوا بقولهم (الواجب) الحتم والإلزام.

واستعملوا الصلاح والأصلح ليثبتوا عدل الله وعنايته بالمخلوق والمكلف [81]، لاتفاقهم على أنّ الله لا يفعل إلا ما فيه مصلحة وحكمة وإن اختلفت الألفاظ في التعبير عن ذلك.

ولكني أرجح مذهب "أهل السنة والجماعة" في تكييف هذه المسألة فهو أكثر أدباً مع الله وقولهم الأسلم للمتكلم عند خطاب الله سبحانه وتعالى.

ويبدو أنّ مسألة الصلاح والأصلح أخذت حيزاً كبيراً في الصراع بين المعتزلة والأشاعرة وقد اجتهد كل فريق بحشد الأدلة المؤيدة له، ونقض أدلة خصمه وقد يصاحب ذلك شيء من التحامل أحياناً ، وإلزام الخصم مالا يلزم أو الحكم عليه بلازم قوله لا بالقول نفسه.

خاتمة البحث:

ولقد سبب قول المعتزلة "الواجب على الله" الدخول في إشكالات عديدة كان الأولى لهم الاحتراز عن الوقوع بها، فالوجوب لا يتحقق إلاّ بإيجاب موجب والله سبحانه وتعالى منزه عن ذلك لأنه الموجب على عباده فليس فوقه موجب حتى يوجب عليه وإنه يتنافى مع إثبات الإرادة والاختيار للباري ولما كان الله عز وجل مختاراً يصح منه الفعل والترك امتنع وجوب فعل من الأفعال عليه.

قال تعالى: {فعّال لما يريد} البروج / 16

وأختم بقول صاحب الجوهرة الإمام إبراهيم اللقاني [82]:

فإن يثبنا فبمحض الفضل

وإن يعذب فبمحض العدل

وقولهم إنَّ الصلاح واجب

عليه زور ما عليه واجب

ألم يروا إيلامـــه الأطفـال

وشبهها فحاذر المحـال [83]

---

[81]– ممن ذهب إلى أنّ الخلاف لفظي محمد بخيت المطيعي في كتابه القول المفيد.

[82]– هو برهان الدين إبراهيم اللقاني يكنى أبو الأمداد وله اتصال هو وقبيلته المنحدر منها بالنسب الشريف ، وكان لا يظهره تواضعاً منه تنوعت مؤلفاته بين الفقه والفتوى، والحديث، والعقيدة ت 1041 هـ .

[83]– هذه الأبيات من متن جوهرة التوحيد ولها شروح كثيرة.

توصلت في البحث إلى النتائج التالية:

1- ربط المعتزلة وجوب الصلاح والأصلح بأصل من أصولهم وهو العدل وكذلك استنتجوا هذه الفكرة من التحسين والتقبيح العقليين عندهم.

2- رفض الأشاعرة فكرة الواجب وكذلك الصلاح والأصلح التي نادى بها المعتزلة.

3- اعتماد المعتزلة على العقل وجعله حاكماً وقياسهم الغائب على الشاهد هو ما دفعهم إلى قولهم.

4- لم يأتِ المعتزلة بأدلة على قولهم من النقل فكانت فكرتهم ضعيفة أمام أدلة الأشاعرة.

5- لم يقصد المعتزلة بالواجب المعنى الجبري أو الحتمي، ومن عارضهم فهم معنى الوجوب كما نستعمله نحن فيما بيننا.

6- اختلاف المعتزلة أنفسهم بقول الصلاح و الأصلح، فنجد الاختلاف كبير بين معتزلة بغداد والبصرة.

7- رفض القاضي عبد الجبار فكرة الصلاح و الأصلح على إطلاقها، وفرق بين الواجب وبين ما هو تفضل من الله عز وجل.

8- حاول المعتزلة تطبيق المفاهيم الأخلاقية على الجانب الإلهي فحاولوا إخضاع الأفعال الإلهية لمعاني الأخلاق.

9- الراجح في المسألة هو قول الأشاعرة فهو المذهب الأسلم في التعبير وأكثر أدباً مع الله عز وجل.

التمويل:

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع:

1- القرآن الكريم.

2- أبو جعفر الطحاوي، شرح العقيدة الطحاوية (عقيدة أهل السنة والجماعة)، تأليف: أكمل الدين محمد البابرتي، ط14091 هـ - 1989م، عدد الصفحات: (155).

3- الأشعري، الإمام أبو الحسن، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق: نعيم زرزور، المكتبة العصرية – 2005م، جزأين.

4- الباجوري، إبراهيم بن محمد ، تحفة المريد على جوهرة التوحيد، الشيخ إبراهيم بن محمد ط1 ، 1422 هـ - 2002 م، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.عدد الصفحات: (352).

5- البغدادي، عبد القاهر الأشعري، الفرق بين الفرق، دار الآفات الجديدة (بيروت – لبنان) ط2، 1977 م، عدد الصفحات: (355).

6- الترمذي، الإمام محمد بن عيسى، الجامع الكبير، سنن الترمذي، تحقيق: عصام هادي، دار الصديق – الجبيل – السعودية، ط1 2012 م. عدد الأجزاء (1) عدد الصفحات: (1271).

7- 6-الجليند، محمد السيد، قضية الخير والشر، دار العلوم، جامعة القاهرة ، ط6، 2006، عدد الصفحات: (520).

8- الجويني، أبو المعالي ، إمام الحرمين، الإرشاد إلى قواطع الاعتقاد في أصول الاعتقاد، تحقيق محمد يوسف موسى وعلي عبد الحميد ، السعادة ، 1950 م .عدد الصفحات:(452)

9- الحمد، أحمد ناصر، ابن حزم وموقفه من الإلهيات، ط1، 1406 هـ. عدد الصفحات: (598).

10- خشيم، علي فهمي، النزعة العقلية عند المعتزلة، نشر دار مكتبة الفكر (طرابلس – ليبيا).1967 .عدد الصفحات: (131).

11- الخياط، أبو الحسن عبد الرحيم محمد عثمان المعتزلي، الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد، مطبعة دار الكتب المصرية. عدد الصفحات: (330).

12- الذهبي، الحافظ محمد، سير أعلام النبلاء، إشراف شعيب الأرناؤوط، ط11، 1996م، مؤسسة الرسالة – لبنان. عدد المجلدات: (25 مجلد).

13- الرازي، أبو بكر محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، (بيروت – لبنان) ط1 ، 1979م. عدد الصفحات: (350).

14- الرصاص، أحمد بن حسن، الخلاصة النافعة ، تحقيق: إمام حنفي – سيد عبد الله – دار الآفاق العربية، (القاهرة – مصر)، ط2 ، 1422 هـ - 2002 م. عدد الصفحات: (277).

15- سالم، الإمام علي الآمدي، غاية المرام في علم الكلام، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف ، دار إحياء التراث الإسلامي في القاهرة 1971م. عدد الصفحات: (392).

16- السفاريني، أبو العون الحنبلي، لوامع الأنوار البهية، ط2، 1402 هـ - 1982م، عدد الصفحات: (436).
17- السقاف، بإشراف الشيخ علوي عبد القادر (إعداد مجموعة من الباحثين)، الموسوعة العقدية، إعداد مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ علوي عبد القادر السقاف، نشر موقع الدرر السنية، صdorar.net501، عدد الأجزاء: (11).
18- الشافعي، حسن، الآمدي وآراؤه الكلامية ، دار السلام، مصر ط1 ، 1418هـ - 1998م، عدد الصفحات: (528).
19- الشهرستاني، الإمام أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبكر، الملل والنحل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1413 هـ - 1992م. عدد الصفحات: (734).
20- الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر، نهاية الإقدام في علم الكلام، ت أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1 1425 هـ، عدد الصفحات: (408).
21- الضويحي، علي، آراء المعتزلة الأصولية "دراسة وتقويماً، مكتبة الرشد الرياض، ط1، 141 هـ - 1995 م. عدد الصفحات: (720).
22- العتيق، عواد عبد الله، المعتزلة وأصولهم الخمسة ، مكتبة الرشد – الرياض. عدد الصفحات: (322)
23- العمراني، أبو الحسين يحيى اليمني الشافعي، الانتصار في الرد على المعتزلة ، تحقيق: سعود عبد العزيز الخلف، نشر أضواء السلف، ط1، 1419 هـ - 1999م .(عدد الأجزاء: 3)
24- عون، فيصل بدير، علم الكلام ومدارسه، دار النشر للثقافة والتوزيع. عدد الصفحات: (436).
25- الغزالي، أبو حامد، الاقتصاد في الاعتقاد، تحقيق: أنس الشرفاوي- دار المنهاج. عدد الصفحات: (480).
26- الفراء، القاضي أبو يعلى محمد بن الحنبلي البغدادي، المعتمد في أصول الدين، تحقيق: د. وديع زيدان حداد ، نشر دار المشرق، بيروت. عدد الصفحات: (309).
27- القاري، ملا علي، شرح الفقه الأكبر، (الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة)، دار الكتب العربية الكبرى – مصر.عدد الصفحات: (336).
28- اللقاني، العلامة إبراهيم، هداية المريد لجوهرة التوحيد، تحقيق: مروان حسين البجاوي، ط1 ، 1430 هـ - 2009 م. عدد المجلدات: (2).
29- المدخلي ، د. محمد ربيع هادي، الحكمة والتعليل في أفعال الله، ط1، 1409 هـ - 1988م.عدد الصفحات: (238).
30- المرتضى، الشريف، الذخيرة في علم الكلام، تحقيق: أحمد الحسيني – مؤسسة النشر الإسلامي. عدد الصفحات: (645).
31- المطبعي، محمد بخيت، القول المفيد على الرسالة المسماة وسيلة العبيد في علوم التوحيد، المطبعة الخيرية، ط1، 1326 هـ -1908. عدد الصفحات: (114).

32- المكلاتي، أبو الحجاج يوسف محمد، لباب العقول، تحقيق: فوقية حسين محمود، ط1 ، 1977م. عدد الصفحات: (732).
33- النسفي، أبو المعين، تبصرة الأدلة، تحقيق: د. محمد الأنور عيسى، ط 1 – 2011م، عدد الأجزاء: (2).
34- الهمذاني، القاضي عبد الجبار بن أحمد، المجموع في المحيط بالتكليف ، تحقيق: يان بترس، دار المشرق، بيروت، ط 1419 هـ – 1999 م.عدد الصفحات: (484).
35- الهمذاني، القاضي عبد الجبار بن أحمد، المغني في أبواب العدل والتوحيد، تحقيق: محمد علي النجار وعبد الحليم النجار، ج11 .عدد الأجزاء: (ستة عشر جزء).
36- الهمذاني، القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب العدل والتوحيد، تحقيق: مصطفى السقا، ج 14. (ستة عشر جزء في عشرة مجلدات)
37- الهمذاني، القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة ، ط3 ، 1416 هـ – 1996م. عدد الصفحات: (816).